الفصل الثاني

التعليم العالي في مصر

قضايا وحلول

تمهيد:

يمثل التعليم العالي أحد الشروع الوطنية العظيمة للدولة، وتنعكس مساهمته في الاقتصاد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، التي تتوافر للأمة، وهو أمر ذو أهمية حيوية. ونتائج الأبحاث، كأحد مخرجاته، تتعدى حدود المعرفة البشرية، وهي أساس التقدم الإنساني. ومن خلاله يمكن تثقيف المواطنين؛ لكي يتعاملوا مع عصر المعرفة. إنه يعطي خريجيه التكامل الشخصي والفكري وإمكانية العمل مع قطاع الأعمال؛ فالتعليم العالي يدعم الوضع الاقتصادي للمواطن، ويجعل المجتمع أكثر استنارة وأن يكون مجتمعًا عادلًا. كما يقوم التعليم العالي في هذا العالم سريع التغير وشديد التنافسية، بتزويد القوى العاملة في الدولة بالمهارات الملائمة وذات الصلة، ويعمل على تحفيز الابتكار وزيادة الإنتاجية ويدعم في إثراء نوعية الحياة. ولا يمكننا بأي حال قبول التخلف أو عدم الاستفادة من فوائد نظام التعليم العالي المتميز بعيدة المدى.

نحن بحق فخورون بأن تكون لدينا في مصر وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي، ولكن لا نقبل أن تكون الخطط الاستراتيجية لا تعبر عن المطالب الشعبية بتوفير الحد الأدنى من فرص التعليم الجيد. على سبيل المثال نرى خلال العقود الماضية وفي تحول دراماتيكي عزوف القاعدة العريضة من القائمين على شئون التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا عن المشاركة في عمليات التطوير التي تم طرحها. قد أدى غياب التنسيق بين القيادة والقاعدة العريضة من أعضاء هيئة التدريس إلى الهبوط السريع في مستوى الجودة؛ خاصة مع انخفاض مستوى التمويل وعدم التصدي بحزم لقضايا التطوير والإصلاح.

لا شك أن الجامعات تساهم إسهامًا كبيرًا في قوة الاقتصاد الوطني، وتمثل البحوث في مجال التعليم العالي القوة الحقيقية للتنمية، إلا أن عدم توفر الإرادة السياسية وتبني سياسة واضحة لتشجيع الباحثين ورعايتهم ووضع إطار استرشادي لأولويات الدولة في تحقيق أهداف النهضة الصناعية والتكنولوجية، جعلت البحوث العلمية عشوائية ولا تعبر عن تكامل الرؤى ولا تستخدم إلا في أغراض الترقي.

فمعظم الطلاب غير راضين على مستوى التعليم والتعلم بالجامعات والمعاهد العليا؛ فالبرامج التعليمية بالية ومتقادمة، ولا يستطيع المعلم تقديم البيانات والإحصائيات في أية من التخصصات عن التقدم المتسارع في شئون العملية التعليمية خاصة مع ما يجري في العالم من تدويل البرامج التعليمية؛ وحرية الانتقال الأكاديمية بما يحقق أهداف سوق العمل العالمي. كما أن عدم تفرغ السادة أعضاء هيئة التدريس والاهتمام

بالشئون الطلابية والتواصل الأكاديمي أدى إلى اتساع الفجوة وعدم التفاهم بين الطلاب والمعلمين.

وغياب الرابط بين مخرجات التعليم بالجامعات وقطاع الأعمال أدى إلى اتجاه الشباب إلى الاغتراب الإرادي والبحث عن مجالات عمل أخرى ليست في مجال تخصصاتهم والتي لا تحقق طموحاتهم أو إلى الهجرة غير الشرعية خارج البلاد. وفي كلتا الحالتين يمثل ذلك إهدارًا في الجهد والمال، وضياع ثروة مصر من الطاقات الشابة المفعمة بالحيوية والنشاط. ومع تدني مستوى التعليم العالي، لجأ الشباب إلى خلق نوافذ أخرى للتعلم عبر التعليم الأجنبي، الذي انتشر تحت مسمى التعليم الخاص أو عبر المواقع الإلكترونية، التي عادة ما تكون لها أهداف تربوية، تختلف في هويتها وانتمائها عن الثقافة المصرية.

والجدير بالذكر أنه منذ البداية احتضن قطاع التعلم العالي، مجالات البحوث، ونقل المعرفة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والإقليمي. وهناك إجماع واسع النطاق داخل وزارة التعليم العالي على أن جميع هذه العناصر هي موضع ترحيب وضرورية على حد سواء. ومع ذلك، من غير المعقول أن نتوقع من جميع مؤسسات التعليم العالي الحفاظ على كل هذه الأنشطة، في وقت واحد، وأن تكون ذات توجه عالمي، وليست لديها أية خطط على المستوى القومي، وليست لديها مستويات للتميز. بدلًا من ذلك، لم يتوافر لديها سوى بعض الموارد الشحيحة لإنتاج البحوث العلمية، وعادة يتم التركيز على العمل الفردي.

وبطبيعة الحال لا يوجد بالفعل أية قدر من التنوع داخل المؤسسات التعليمية، والحكومات السابقة والحالية لا تقبل أن تكون مسئولة جزئيًا عن فشل أن يكون هناك اعتراف صادق عن أدوار الجامعات المختلفة. على سبيل المثال، تحتاج المؤسسات، وإلى حد كبير، إلى الدافع نحو مزيد من المشاركة في البحث عن طريق الحوافز في آليات التمويل، وعبر معايير جديدة، ولكن الحكومة تحبذ أن تكون الممول الرئيسي للتعليم العالي، على الرغم من أننا بحاجة للانتقال إلى نظام تمويل جديد، يتيح لكل مؤسسة اختيار رسالتها ومصادر التمويل اللازمة لدعم العملية التعليمية والبحوث العلمية بها.

إن التحديات الجسام التي تنذر بخطورة المرحلة تدعونا إلى الدعوة لتضافر الجهود، ووضع خطة طوارئ لإنقاذ التعليم العالي بالعمل على توسيع دائرة الحوار والمشاركة؛ للحفاظ على البنية التحتية للتعليم والبحث العلمي وتنمية المهارات التدريسية من خلال التدريب النوعي واستقطاب أصحاب الخبرة في عمليات التحسين والاستدامة.

الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في مصر

لا نستطيع التهرب من التحدي لهذه القضايا الحاسمة؛ فالتعليم العالي أمر مهم للغاية، ونحن نضع خطواتنا الأولى نحو رؤيتنا الجديدة للتعليم العالي. ويجب علينا أن ننتهز هذه الفرصة من الانطلاقة الثورية لوضع الأسس الموضوعية للإصلاحات، والتي ستحول مستقبل هذا القطاع إلى الأفضل. وفيما يلي نضع ملامح الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في مصر:

١- من واجب الحكومة التأكد من أن تدار عملية التحول نحو المستقبل بعناية وبطريقة معقولة؛ بحيث لا يتم تغيير وزعزعة الاستقرار. لذلك لابد من دعم المؤسسات التعليمية للتحرك نحو الحريات الجديدة، وتطوير أنماط جديدة من الاستقلال والحكم الذاتي، والحكومة يجب أن تحتفظ أيضًا بدور؛ لأنها هي الجهة الوحيدة التي يمكن أن توازن بين المصالح المتنافسة بين مختلف أصحاب المصلح. وسوف يكون لها أيضًا مسئولية التدخل عندما تفشل الجامعات لتوفير فرص كافية، أو عند الوصول إلى تحقيق معايير الجودة وتصبح معرضة للخطر.

٢- نرى أن قطاع التعليم العالي يجب أن يلبي احتياجات الاقتصاد من حيث الأشخاص الذين تم تدريبهم والبحوث، ونقل التكنولوجيا. في الوقت نفسه أنه يحتاج إلى تمكين جميع الأفراد المؤهلين تأهيلًا مناسبًا لتطوير قدراتهم فكريًّا وشخصيًّا على حدٍ سواء، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتبادل الخبرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والفنون والعلوم الإنسانية، التي تعظم من حضارتنا وثقافتنا.

٣- ضرورة وضع إطار قانوني لتحديد القيم الجامعية وتبني المبدعين وإنتاج المعرفة وتطبيقها لصالح الجميع.

٤- تحديد دور الجامعات في تثقيف الطلاب على العيش في الحياة على أكمل وجه، ويكون ذلك من خلال اكتساب المهارات وتعزيز التأمل والخيال والإبداع والمساهمة في بناء المجتمع.

٥- نرى أن جميع مؤسسات التعليم العالي منوط بها تحديد عناصر القوة والتفوق في مجال التدريس والوصول إلى الفئات المشاركة المتدنية، مع تبني خطط واضحة للبحوث العلمية، ونقل المعرفة وربطها بمدى تطور الاقتصاد المحلي والإقليمي، مع توفير فرص واضحة للطلاب للتقدم.

٦- ضرورة بناء علاقات تعاون قوية وهادفة بين المؤسسات بعضها البعض؛ من أجل دعم أفضل للعملية التعليمية، وإدارة البحوث ونقل المعرفة.

٧- رعاية وتشجيع المواهب الطلابية في شتى المجالات الرياضية والثقافية والاجتماعية.

٨- تطوير أساليب جديدة للدراسة، وتقديم الدورات التي تلبي احتياجات الطلاب.

٩- إتاحة الفرصة للتعليم العالي لجميع أولئك الذين لديهم القدرة على الاستفادة منها.

١٠- تحديد أعداد العاملين والإداريين الأكفاء، وبعدد كافٍ لتحقيق المهام المطلوبة.

١١- يجب أن تكون إدارة المؤسسات التعليمية قوية ذات قيادة حكيمة، والتي سيتعين عليها تحقيق أهداف المؤسسة، وتحسين الجودة في جميع البرامج الدراسية والتدريبية وتنفيذ الخطط بكل دقة.

١٢- تنوع مصادر التمويل لدعم هذا القطاع والمؤسسات في داخلها، وإقامة شراكة للاستثمار في مجال التعليم العالي.

التميز البحثي وبناء القدرات

لا شك أن البحث العلمي يضع الأسس طويلة المدى للابتكار، وهو أمر ضروري لتحسين النمو والإنتاجية ونوعية الحياة. وهذا لا ينطبق فقط على المعارف العلمية والتكنولوجية والهندسية، بل أيضًا في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون والقانون، كما يمكنها تحديد المسارات الاقتصادية على سبيل المثال في مجال السياحة والآثار إلى آخره. كما يمكن للجامعات الاستفادة من البحوث العلمية العالمية في توفير الخبرات اللازمة لمواكبة التطورات الدولية، والانضمام إلى الشراكات الدولية، والتي عادة تكون المنافسة فيها شرسة للغاية. لقد لجأت العديد من الدول إلى الإنفاق بسخاء لتمويل البحوث العلمية بها، ونحن بحاجة إلى التفكير في كيفية تنظيم وتمويل البحوث العلمية بالجامعات ومراكز البحوث.

وفيما يلي نذكر بعض مراحل الإصلاح:

١- تحديد معدلات الإنفاق على البحث العلمي بالقيمة الحقيقية، في الأعوام السابقة، ولجميع المؤسسات من جامعات ومراكز بحوث.

٢- طرح طرق وأفكار جديدة للتمويل، تعتمد على تشكيل اتحادات علمية، ووضع معايير للعمل التعاوني وإدارة الوحدات البحثية.

٣- تحديد المراكز البحثية الأكثر نشاطًا والعمل على ربطها بالمشروعات البحثية العالمية بالجامعات المتقدمة.

٤- تدعيم البحوث الحديثة والجيدة وتهيئة البيئة العلمية لشباب الباحثين.

٥- تحقيق الجودة وزيادة إنتاجية البحوث العلمية بالجامعات.

٦- زيادة الاستثمار في دعم البحوث العلمي للوصول للتفوق وتحقيق مكانة مرموقة لجامعاتنا.

٧- تنظيم وتحديد مجالات البحوث العلمية.

٨- تشكيل مجالس علمية في شتى التخصصات؛ لضمان التمويل وانتقاء البحوث ونوعيتها.

٩- زيادة الاستثمار في تنمية الابتكار.

١٠- وضع نظام لتمويل البحث العلمي واستمراره وتطوير البنية التحتية.

١١- زيادة مطردة للبحوث العلمية عالية المستوى.

١٢- زيادة معدلات التمويل، من خلال النمو المطرد السنوي للدولة.

١٣- تشجيع المجالات البحثية البازغة، مثل: المواد الجديدة الذكية، وعلوم النانو، والعلوم الطبية والتطبيقية إلى أخره.

١٤- اتخاذ خطوات حقيقة لتحسين الأجور والتدريب المستمر للباحثين.

١٥- تعزيز تعليم العلوم الأساسية الفيزياء والرياضيات والكيمياء بالمدارس والجامعات.

١٦- دراسة الاستخدام الأمثل لتمويل المشروعات البحثية.

١٧- إعداد هيكل أكاديمي لإدارة شئون البحث العلمي بالكليات والجامعات.

١٨- تحقيق العدالة في توزيع ميزانية تمويل البحوث العلمية بالجامعات ومراكز البحوث.

١٩- وضع معايير للجودة طبقًا للنظام العالمي المتبع، وتحديد المستويات العلمية والإنجازات المطلوبة.

٢٠- وضع نظام حقيقي للتقييم بعيدًا عن المجاملة.

٢١- الإمعان بالنظر في العلاقة بين مهام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والقيام بالمهام التدريسية والمهام البحثية.

٢٢- تركيز الموارد الحكومية على تمويل البحوث العلمية الأكثر فعالية، وأداء وتقديم الحوافز للباحثين؛ للتعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية.

٢٣- تشجيع الخريجين من الجامعات بالاشتغال بالبحث العلمي، ومنح كافة التسهيلات والفوائد وتوفير المستلزمات والمعدات والأجهزة العلمية اللازمة للمشروعات البحثية، مع استحداث نظام المنح للباحثين المتميزين؛ لضمان استمرار التواصل بين الأجيال واستكمال المدارس العلمية الوطنية.

٢٤- تبادل الخبرات لإدارة الملكية الفكرية، والاستفادة القصوى من براءات الاختراع.

٢٥- تشجيع تأسيس كليات للدراسات العليا للإشراف على التدريب النوعي، وإجراء البحوث المبتكرة.

٢٦- تشكيل مجموعات قوية من الباحثين بين الجامعات والمختبرات الحكومية، ومراكز البحوث والوحدات التي تمولها الجمعيات الأهلية.

٢٧- تدعيم المدارس العلمية الوطنية بالباحثين الموهوبين على المستوى العالمي والعمل على استقدامهم للمشاركة، مع توفير كاف الرعاية المادية والاجتماعية لهم.

ومن أسباب عدم الحصول على تمويل من الممولين من رجال الأعمال والشركات المهتمة ضعف البنية التحتية بالجامعات وتقادم المعدات والأجهزة العلمية الأخرى، والتي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها نحو تحقيق جودة البحث العلمي بها.

التعليم العالي وقطاع الأعمال – وتنمية المهارات وإنتاج المعرفة

في إطار الاقتصاد القائم على المعرفة، يصبح لدينا القدرة على المنافسة وتحسين نوعي في نمط الحياة، ويعتمد ذلك على تبادل المعارف بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال. ويؤدي ذلك إلى التصدي لانخفاض مستويات المهارات، التي تعوق الإنتاجية الوطنية. إن غياب الرؤى لتحسين هذه الروابط سوف تؤثر على مستوى أداء المؤسسات التعليمية، والدور المنوط بها في المساهمة في خطط التنمية بالدولة. ويجب أن تشمل استراتيجية تطوير التعليم العالي المقترحات التالية:

١- تشجيع قيام شراكة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال، والقطاعات الأخرى المكلفة بتعزيز التنمية الاقتصادية.

٢- وضع تمويل إضافي لدعم صندوق تنمية الابتكار.

٣- إقامة شبكة تواصل لتبادل المعارف؛ من أجل تعزيز الدور الحاسم للمؤسسات والقيام بالأبحاث المكثفة، ونقل التكنولوجيا والمعارف والمهارات اللازمة للتنمية.

٤- إشراك أصحاب العمل في تطوير العملية التعليمية.

٥- التعاون بين وزارات التعليم العالي والتجارة والمالية؛ من أجل دعم الروابط بين الجامعات والمؤسسات البحثية والصناعة.

٦- مشاركة مؤسسات التعليم العالي، بالتعاون مع الشركات القائمة في إنشاء الشراكات الجديدة وتطبيق أحدث التطبيقات التكنولوجية.

٧- تأسيس صندوق التعليم العالي للابتكار لتعزيز نقل المعارف والابتكارات، من خلال التعاون مع الكليات والأقسام العلمية والمنظمات العاملة في مجال تنمية المهارات.

٨- تركيز الجامعات على التكنولوجيا المكتسبة والتي تعمل بشكل رئيسي مع الشركات المحلية، من خلال الاستشارات بدلًا من الترخيص لاستيراد التكنولوجيا الجديدة؛ لتمكين هذه المؤسسات من الحصول على مجموعة من التقنيات الرائدة والاستفادة منها عن طريق خلق حلول مبتكرة للمشكلات الحقيقية وتلبية الاحتياجات، وكذلك تحقيق اختراقات في مجال العلوم والتكنولوجيا، يحتاج الأمر إلى الارتباط مع الصناعة، وهي «مجتمعات الممارسة» كجزء من التعليم والبحث اليومي.

٩- تشجيع الوصول إلى المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم المشاريع الخاصة بتطويرها.

١٠- يجب أن تعمل مؤسسات التعليم العالي، جنبًا إلى جنب، مع رجال الأعمال في دعم المهارات وتوفير التكنولوجيا والمعرفة. هذا العمل ذا اتجاهين، فمن ناحية تعمل مؤسسات التعليم على تطوير أدائها ورفع كفاءة التعليم استجابة لاحتياجات سوق العمل، ومن ناحية أخرى تعمل على تنمية الابتكار والمعرفة.

١١- إشراك الجامعات والكليات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمر بالغ الأهمية. ليس فقط عملها في نقل المعارف والمهارات، بل أيضًا مساهمتها. مع أصحاب المؤسسات الكبيرة في الاقتصاديات المحلية والإقليمية. وفي بناء قدرات المجتمعات المحلية وتجديدها، ويتوقف ذلك، إلى حد كبير، على عقد الشركة مع المؤسسات التجارية والاقتصادية.

١٢- ويكون من أهم مخرجات هذا التعاون تأسيس ما نقترحه «بمجمع الأعمال»، ووضع خطة مالية تتسم بالمرونة لتطوير مشاريع تكنولوجية محددة، وزيادة الإنفاق على نقل المعارف والابتكارات.

١٣- تعزز الحكومة من هذه الشراكة ومراقبة العرض والطلب على التعليم العالي؛ بهدف المساعدة في تلبية أولويات ورغبات المواطنين.

١٤- تشجيع وتمويل إنشاء المعاهد الفنية الجديدة، التي سوف تلعب دورًا رئيسيًا في تطوير مجمع الأعمال.

١٥- من أهم مميزات الترابط بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال، هو تنمية المهارات اللازمة ونقل المعرفة في مكان العمل، وكذلك تحفيز تطوير المزيج من المعارف الجيدة، من خلال تطوير الدورات التدريبية، التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف، التي يحتاجون إليها.

١٦- إقامة علاقات وثيقة بين القطاعات الصناعية ومؤسسات التعليم تعمل على تأهيل القوى العاملة الجديدة بالمهارات الأساسية لتعزيز الجودة وزيادة الإنتاج.

١٧- ستدعم هذه الشراكة من تطوير البرامج الدراسية بالمؤسسات التعليمية، مع وضع استراتيجية لتطوير برامج التدريب المهني في مجال الصناعة.

١٨- بالإضافة إلى دور الجامعات الهام في توفير خريجين مهرة لقطاع الأعمال، يجب أن تشترك في تطوير القوى العاملة في الوطن، من خلال دعم التعليم الطبي وتدريب المعلمين، وغيرها من الخدمات العامة.

التعليم والتعلم وفرص التميز

التعليم والتعلم هدفان أساسيان للتعليم العالي. نحن ملتزمون أن تكون مؤسسات التعليم العالي أفضل مكان للتدريس، وتوفير التعلم الجيد، واتخاذ كافة الضمانات؛ بحيث تتم العملية التعليمية بمعايير مرتفعة وتحسن مستمر، ويحق لجميع الطلاب التعليم بجودة عالية، وتقديم أفضل المعلومات الممكنة لمساعدتهم على اتخاذ الخيارات الصحيحة حول ما يجب دراسته، وكيف يحق لهؤلاء أن يعلموا جيدًا أن نجاحهم يكافئ بشكل صحيح.

وفي هذا المجال يجب الأخذ في الاعتبار ما يلي:

١- إعادة النظر لمصادر التمويل بحيث تأتي موارد جديدة للقطاع، ليس فقط من خلال البحوث وإعداد الطلاب، ولكن عن طريق القوة والتميز في التدريس.

٢- العمل بشكل متزايد لرفع الجودة، ويتم عمل إجراء مسح شامل لآراء الطلاب، فضلًا عن نشر تقارير الممتحنين الخارجيين، وغيرها من المعلومات حول مستويات التدريس، جنبًا إلى جنب في دليل سهل الاستخدام للجامعات، التي يشرف عليها الاتحادات الطلابية.

٣- دعم الإصلاح وتحسين نوعية التعليم في جميع المؤسسات مع رصد أموال إضافية، ويكون مشروطًا لموسسات التعليم العالي وضع استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية؛ خاصة أعضاء هيئة التدريس ومكافأة وتشجيع المعلمين الجيدين.

٤- وضع معايير وطنية جديدة للتعليم المهني والتكنولوجي في مجال التعليم العالي، كأساس لتدريب معتمد لجميع الموظفين، وجميع أعضاء هيئة التدريس.

٥- تعزيز نظام المراجعة والتوجيه، من قبل أعضاء هيئة التدريس.

٦- يجب أن توفر المؤسسات التعليمية المعلومات اللازمة لاتخاذ الطلاب القرارات السليمة؛ خاصة

عند اختيار التخصصات الدراسية الدقيقة، والتعرف على احتياجات سوق العمل.

٧- تضع الجامعات قوائم ببرامج التدريبية، ونشر معلومات عن ترتيبات الجودة بها.

٨- تضع الجامعات آليات حديثة لقياس مدى تحصيل الطلاب لتمكين المعلمين من فهم، وانعكاس الآخرين على إنجازاتهم.

٩- تغيير سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العليا أصبح أمرًا حتميًا؛ بحيث يستطيع الطلاب المتقدمين للالتحاق، الحصول على كافة المعلومات المؤسسية والأكاديمية ومستوى الجودة للبرامج التعليمية وطرق التدريس، واحتياجات سوق العمل بكل وضوح وشفافية؛ حتى تأتي اختياراتهم في مجال الدراسة واقعية وتلبي رغباتهم.

١٠- يجب أن تنشر الكليات والأقسام العلمية كافة المعلومات الأكاديمية وأهم الإنجازات والمعوقات في إتمام العملية التعليمية، كما يمكن تنظيم حلقات نقاشية ومعارض لمناقشة الإنجازات العلمية، والخدمات المجتمعية التي تقدمها الكليات والجامعات.

١١- تشكيل لجنة للتحكيم من الأساتذة لتلقي التظلمات، التي يقدمها الطلاب والمتعلقة بقضايا التعليم والتعلم ومستوى التحصيل والتدريب، وأن تمنح هذه اللجنة كافة الصلاحيات لمعالجة قضايا التعليم وشئون الطلاب، ويكون ذلك في إطار جودة التعليم.

١٢- يجب الاتفاق على المعايير المهنية، التي تتوافر لأعضاء هيئة التدريس للقيام بالمهام التدريسية التخصصية بكفاءة. كما ينبغي تصميم برامج تدريبية متخصصة لشباب المعلمين لتلبية هذه المعايير.

١٣- يجب مشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس لضمان استمرار التطوير المهني، والعمل على تحديث مهاراتهم.

١٤- لابد أن تضع مؤسسات التعليم العالي كادر مالي جديد لأعضاء هيئة التدريس، يسمح بمنح المكافآت المالية لهؤلاء المتميزين في تقديم أفضل الطرق التعليمية، والقدرة على التحسين المستمر في دعم التعليم والتعلم.

١٥- ولكي تكون الممارسات الأكاديمية جيدة وعلى مستوى عالمي، تحتاج جميع المؤسسات التعليمية تطوير استراتيجياتها ونظم التوظيف والتدريب بها، وكذلك إدارة الأداء والتطوير الوظيفي والتدريسي وقيمة ومكافأة وتشجيع المعلمين.

توسيع قاعدة التعليم العالي لتلبية احتياجاتنا

في ظروف مصر الحالية خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أصبحت الحاجة للتوسع في مجالات التعليم العالي في غاية الأهمية، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والعمل على الإصلاح للتوسع. ولكن يجب علينا أن لا نتنازل عن الجودة، ويجب علينا كذلك التأكد من أن الدورات التدريبية وأنماط الدراسة تخدم حقًا احتياجات اقتصادنا، وتلبي مطالب الطلاب أنفسهم.

ويجب علينا متابعة هذا التوسع، من خلال تقديم برامج دراسية وتخصصات لم تعرض من قبل خاصة في مجالات التنمية العلمية والتكنولوجية.

وتتضمن مقترحات النقاط الرئيسية التالية:

١- تحديد الأولويات الوطنية الاقتصادية لتدعيم أهداف زيادة مشاركة مؤسسات التعليم العالي في مجالات التنمية.

٢- العمل على توجيه الشباب إلى تخصصات ومجالات جديدة؛ خاصة في مجال التعليم الفني والتكنولوجي.

٣- سيكون الجزء الأكبر من التوسع يأتي من خلال أنواع وأنماط جديدة من المؤهلات، التي صممت خصيصًا لتلبية احتياجات الطلاب والاقتصاد.

٤- التركيز على التوسع في مجال الدراسة والحصول على درجة الدبلوم بعد عامين. ويعتبر ذلك تأهيلًا في مجال التعليم العالي الذي يخدم سوق العمل.

٥- تدعم التخصصات الجديدة أصحاب العمل من خلال التركيز على المهارات، التي يحتاجون إليها حقًا، وكذلك تشجيع الطلاب للإقبال على هذه التخصصات، من خلال تقديم حوافز مالية لهم، مع تبسيط نظم التمويل للأعباء الدراسية.

٦- في ظل نظام اقتصاد المعرفة، نحن في حاجة إلى تسويق الخدمات ذات القيمة العالية، وهذا يتطلب مهارة عالية؛ مما يتطلب زيادة التنوع في مجالات التعليم العالي. وفي هذا الإطار سوف يكتسب الخريجين المهارات والارتفاع بالمستوى الفني، وبالتالي زيادة القدرة على التفوق واكتساب المهارات الحديثة.

٧- يجب أن تعمل الحكومة على دعم الخطط الاستراتيجية، والتأكيد على أن نظام التعليم والتدريب يستجيب بشكل فعال لاحتياجات سوق العمل والمهارات الأساسية من القوى العاملة.

٨- لا شك أن التعليم العالي هو أهم مرحلة من أجل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وأن هذا التعليم يؤدي إلى زيادة معدلات هذا النمو، من خلال تحفيز زيادة فعالية استخدام الموارد والمزيد من الاستثمارات.

٩- إن التوسع في مجالات التعليم العالي لا يعني المزيد من الشيء نفسه، مما يشكل خطرًا على مستقبل التعليم العالي الذي يصبح في قالب واحد من التقليدية. بل إن التوسع المطلوب يمثل أساسًا التركيز على احتياجات أصحاب العمل، وتحقيق الرغبات الطلابية.

١٠- ومن أجل زيادة الموارد المالية ومخصصات التعليم العالي، يجب التوسع في تسويق البرامج والمؤسسات التعليمية، والسعي نحو استقدام الطلاب الوافدين من جميع أنحاء العالم، وذلك يسهم في الاستثمار في المجالات السياسية والثقافية والتجارية والاجتماعية.

التعليم العالي والعدالة الاجتماعية

يجب أن يكون التعليم قوة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ومنح الفرص، وليس لترسيخ امتياز لطبقة

شعبية دون أخرى. يجب علينا أن نتأكد من أن الفرص التي تقدم لاستكمال التعليم العالي، تكون متاحة لهؤلاء الذين لديهم القدرة على الاستفادة منها، بغض النظر عن انتماءاتهم أو عرقهم أو ديانتهم أو إمكانياتهم المادية.

لا شك في الفترة الماضية أن جميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تعاني من ضعف الإنفاق الحكومي، ومن أجل أن يكون الإصلاح ناجحًا، يجب أن تتمتع هذه المؤسسات باستقلال تام عن الإدارة المركزية للحكومة. وبالتالي يصبح منوطًا بها تحمل كافة المسئوليات، نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ودعم شئونها المالية والإدارية والتحرر من البيروقراطية المفرطة. وأن يترك لها حرية الإنطلاق نحو تحقيق أهداف الجودة، والسعي نحو نقل المعرفة، وتبادل الخبرات مع المؤسسات العالمية.

وفيما يلي نقدم المقترحات الرئيسية التالية:

١- القيادة والإدارة هما المفتاحان الرئيسيان لمواجهة التحديات المقبلة، ولتحسين القيادة والإدارة ينبغي تخفيض البيروقراطية والأعباء على الجامعات.

٢- زيادة أوقاف الجامعة تمثل الطريق الحقيقي لزيادة فرص التمويل على المدى الطويل. ولابد من تشجيع شركات الأفراد لدعم صندوق الوقف لتمويل الجامعات والمعاهد العليا، وقبول التبرعات والهيئات. كما ينبغي على الطلاب القادرين المساهمة في نفقات التعليم.

٣- اختيار القيادة من ذوي الخبرة في إدارة شئون القطاع؛ مما يساهم في تطوير المنشأة وإصلاح بنيتها التحتية والإدارية، وتطوير اللوائح والقوانين، التي تخدم جميع العاملين.